

٧٤٩٢

٢١٤١

٢١٤٢

Copyright © King Saud University

١٦٠٨

م

شرح الحنفي على الرسالة المضدية ، تأليف منلا
حنفي ، محمد شمس الدين التبريزي - ٩٠٠ هـ .
كتبت في أوائل القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

١٢ ص ١٦ س ١٩ × ١٣ سم

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق اب - ٧ أ) ،
خطها نسخ مجود . بهامشها رسالة في السندات
من تحريرات ابراهيم الجائر .

٧٤٩٢

م ١

هدية الصارفين ٢١٨:٢ مخطوطات الجامعة ٥٤:٣

١- المنطق أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ
ج- شرح الرسالة المضدية في آداب البحث .

ف ٦/١٥٩٠

١٤/٦/٢٤

١٦٠٨

م

حاشية على شرح ملا حنفي على الرسالة المضدية
في آداب البحث ، تأليف الأرديلي ، محمد بن
أمين السميدي - كان حيا قبل سنة ٨٧٥ هـ .
كتب في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

٢٢ ص ١٦ س ١٩ × ١٣ سم

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ب - ١٨ أ) ،
خطها نسخ مجود .

٧٤٩٢

م ٢

معجم المؤلفين ٧٣:٩ الأزهرية ٤٦٠ : ٣

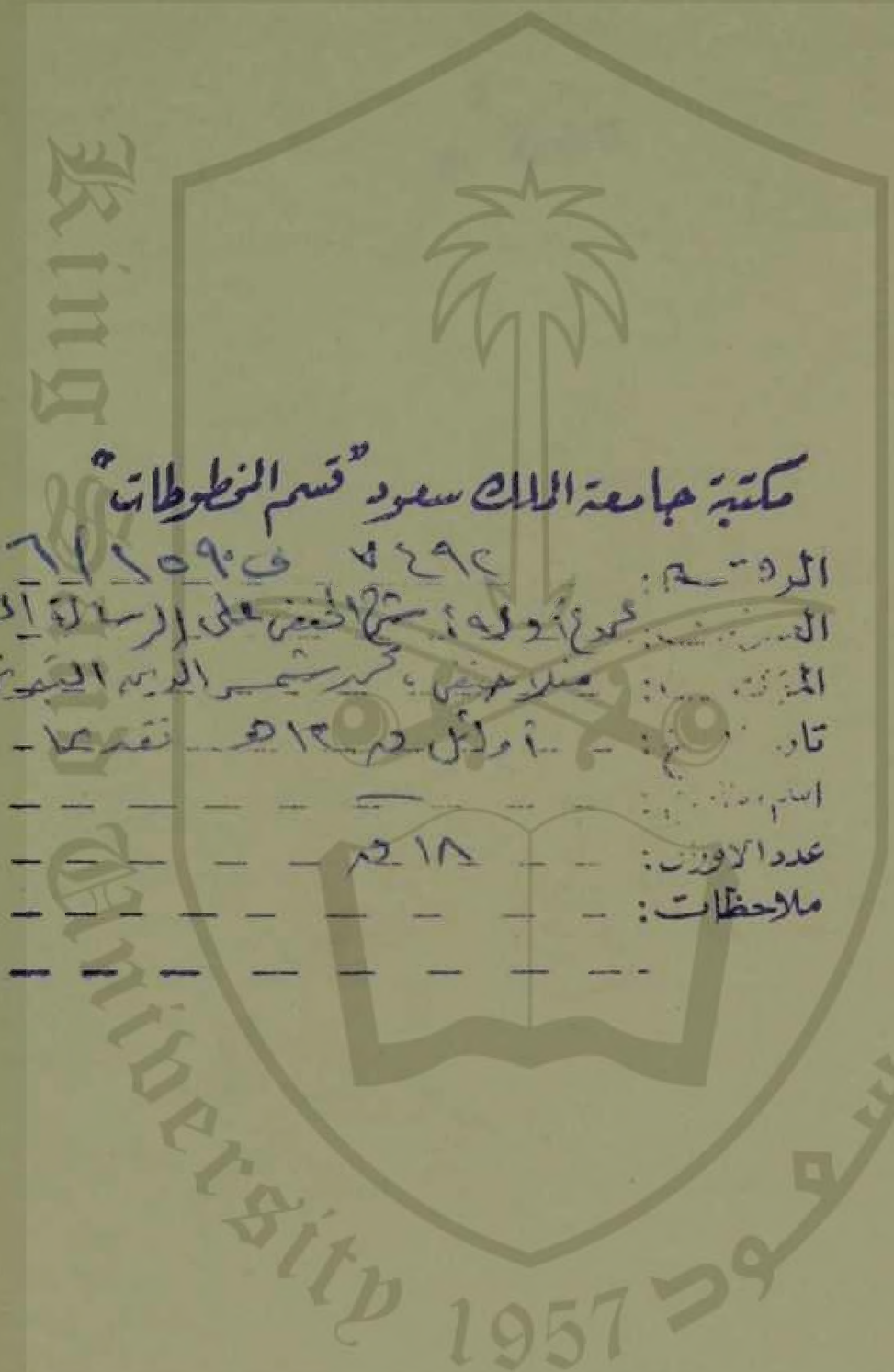
١- المنطق أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ
ج- تذكرة الأحاب رتبصرة الطلاب .

ن ٦/١٥٩٠

١٤/٦/٢٤

King

جامعة الملك سعود



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

٧١١٥٩٠ ف ٧٦٩٤

الرد:
الاسم:
المؤلف:
تاريخ:
اسم المؤلف:
عدد الأوراق:
ملاحظات:

١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

للاحمد جعل ان كانا مخاطبا تبيينها على القرب ولان اللائق بمجال الى امدان
يلاحظ المحمود اوله حاضرا ومشاهدا ثم يحمد واستبنا منه وجه تقديم قوله
لك على الحمد وان كان المقام لكونه مقام الحمد يقتضي التقديم ويصح ان يكون
التقديم للتعظيم والشرف وان يكون لتأكيد الاختصاص المستفاد من كلمة الام
اذ تقديم الخبر ايضا يفيد الاختصاص والمنة من من عليه ومما يقال من
ان المنة منهية لقوله تعالى لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والاذى مدفوع بان المنة
عنه هو منة النعمة لا امتنان النعم عليه وايضا الخطا بخصوص بغير الله
تعالى يدل عليه قوله تعالى آمنون عليكم ان اسلموا قل لا تموتوا على اسلامكم
بل الله يموت عليكم ان هديكم للايمان وعلى نبيك الصلوة والتحية وسلك
ههنا في التقديم على الطريقة السابقة تعظيما لشانه واقادة للتخصيص مع
بعض النكات السابقة هناك ولوارد في المصطلق على النبي صلى الله عليه وسلم
على الله عليهم التحية والسلام كما هو دأب سائر المصنفين لكان اوله اذا
قلت بكلام تام خبر ان كنت ناظرا باى وجه كان فيطلب منك الصحة
اي صحة النقل ان لم يكن معلومة للطالب لانها لو كانت معلومة

للطالب

للطالب فطلبها الله يليق بمجال المناظر من حيث ان مناظرة لا غرضه
اظهار الصواب فتدبر امد عباد وهو من نصب نفسه لاثبات الحكم بالدليل
او التبيين فالدليل اى فيطلب منك الدليل على تلك الدعوى ذلك
ان كان المطلوب نظرا غير معلوم اذ لو كان بديهيا او نظريا معلوما
فلا يطلب الدليل اذ الدليل هو المركب من قضيتين للتأدي الى مجهول
نظري ولا بد ان يلاحظ ههنا ايضا مثل ما مر آفا وهذا التعريف له
من التعريف المشهور وهو ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر ولا يمنع
النقل والمذمعي لا مجازا اذ المنع في عرفهم طلب الدليل على مقدّمته
اي على مقدمة الدليل والدليل ان كانا كانت المقدمة جزم منه ليس
الدليل ان يطلب على تلك المقدمة وهو ظاهر وان كان ظاهرا العباد
يوهم ذلك والمراد بالمقدمة ههنا على ما قيل هو ما يتوقف عليه
صحة الدليل سواء كان جزء منه او لا واذا عرفت حقيقة المنع
فاعلم انك لم يذكر في النقل دليل فظا ان لا يتوجه عليه المنع وان ذكر
فيه فهو اتماهو على طريق الحكاية فلا يتعلق به المؤاخذه لانه منقول
عن الغير والناقل من حيث هو ناقل ليس بملزم بصحته بل هذا
ليس بدليل بالنسبة اليه من تلك الحثية حتى يمنع منعاً جازماً

للمتقدمين

للمتقدمين

للمتقدمين

للمتقدمين

للمتقدمين

للمتقدمين

للمتقدمين

للمتقدمين

للمتقدمين

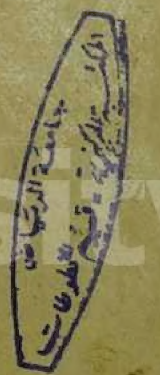
للمتقدمين

للمتقدمين

للمتقدمين

للمتقدمين

على مقتضى عرفهم والناقل ان التزم صحة هذا الدليل المنقول او
 اقام دليلا برأسه على ما نقله صار مستدلا لا ح في توجه عليه ما
 يتوجه عليه هو الكلام في تطبيق الدليل على انه لا يمنع النقل ولما
 في تطبيقه على انه لا يمنع المدعى فهو ان المدعى من حيث هو مدعى
 ليس بمقدمة الدليل اصلا فلا يتوجه عليه المنع بالمعنى الحقيقية
 وانما قيدنا المدعى بقيد من حيث هو مدعى اذ هو قد يكون جزء من دليل
 المدعى الآخر فيتوجه عليه المنع حقيقة لكن ليس بمدعى بل مقدمة
 من مقدمات هذا الدليل واعلم ان ما ذكره المص انما يدل على ما
 ادعاه اذا كان المنع حقيقة في المعنى المذكور وكان معناه الحقيقية
 منحصرا فيه وايضا لا يدل على ان معناه المجازي ما هو والظاهر
 من العبار ان معنى واحد مشترك بين منع النقل ومنع المدعى
 ولا شئ ههنا يصلح لذلك سوى الطلب فمنع النقل يكون بمعنى
 طلب تصحيحه او صحته ومنع المدعى يكون بمعنى طلب الدليل
 عليه والطلب مشترك بينهما وينبغي ان يعلم ان المنع له معنيان
 احدهما اعم متناول للنقض المناقضة والمعارضة جميعا والثاني
 اخص ويقال له مناقضة ونقض بقضية ولا يتوجه شئ



من هذه الثلاثة على النقل والمدعى فان حمل المنع في عبارة المص على المعنى الاول
 حتى يكون كل ما منغيا فالدليل المذكور لا يفيد ذلك اذ هو يختص بالنقض
 وان حمل على المعنى الثاني فالنقض ليس بجيد اذ عرفت ان المدعى لا يمنع
 فاعلم انه اذا اشتغلت به اى بالدليل فح منع ذلك الدليل منعاً مجرداً
 اى عارياً عن السند ومنعاً مع السند ويقال له المستند ايضا وهو ما
 يذكر كلقوة المنع بزعم المانع وان لم يكن مفيداً في الواقع على ما قيل اعلم ان
 المنع على ما ذكرنا منع بعض مقدمات الدليل وكلها على سبيل التعيين
 لا منع الدليل لان منع الدليل اما ان يقارن بشاهد يدل على النوعية
 او لان كان الاول فهو نقض اجمالي لا مناقضة وان كان الثاني فهو مكابو
 غير مسموعة اصلا فعلى ما ذكره يجب حذف عبارة المص عن ظاهره بان
 يقال منع مقدمة الدليل ويؤيده ما ذكره سابقا من ان المنع طلب الدليل
 على مقدماته ولعل الباحث ههنا ذلك التنبيه على انه ينبغي ان
 يتوقف السائل حتى يقرر العلة لجوع مقدمات دليله ثم شرع فيتنق
 لما يتعرض له ويمكن المناقضة فيما ذكره من ان كيف يجوزون منع مقد
 معينة من الدليل بلا شاهد يدل على المنوعية ولا تغدونه مكابو
 ولا يجوزون منع الدليل بلا شاهد يدل على المنوعية بل تغدونه

من هذه الثلاثة على النقل والمدعى فان حمل المنع في عبارة المص على المعنى الاول
 حتى يكون كل ما منغيا فالدليل المذكور لا يفيد ذلك اذ هو يختص بالنقض
 وان حمل على المعنى الثاني فالنقض ليس بجيد اذ عرفت ان المدعى لا يمنع
 فاعلم انه اذا اشتغلت به اى بالدليل فح منع ذلك الدليل منعاً مجرداً
 اى عارياً عن السند ومنعاً مع السند ويقال له المستند ايضا وهو ما
 يذكر كلقوة المنع بزعم المانع وان لم يكن مفيداً في الواقع على ما قيل اعلم ان
 المنع على ما ذكرنا منع بعض مقدمات الدليل وكلها على سبيل التعيين
 لا منع الدليل لان منع الدليل اما ان يقارن بشاهد يدل على النوعية
 او لان كان الاول فهو نقض اجمالي لا مناقضة وان كان الثاني فهو مكابو
 غير مسموعة اصلا فعلى ما ذكره يجب حذف عبارة المص عن ظاهره بان
 يقال منع مقدمة الدليل ويؤيده ما ذكره سابقا من ان المنع طلب الدليل
 على مقدماته ولعل الباحث ههنا ذلك التنبيه على انه ينبغي ان
 يتوقف السائل حتى يقرر العلة لجوع مقدمات دليله ثم شرع فيتنق
 لما يتعرض له ويمكن المناقضة فيما ذكره من ان كيف يجوزون منع مقد
 معينة من الدليل بلا شاهد يدل على المنوعية ولا تغدونه مكابو
 ولا يجوزون منع الدليل بلا شاهد يدل على المنوعية بل تغدونه

معارضة مستند
 الخاتمة هي المناقضة
 في المناقضة لا يظهر
 الا في الخصم والظاهر

مكابرة ولا بد من الفرق بينهما ما نأمل حتى يظهر لك الفرق وهذا كما يستدعي
المقام ابراده وهو ان الناظر في مقدمات الدليل ربما يجد نفسه متروكة
في بعض منها او في كل واحدة منها على التعيين وربما يجد نفسه حاكمة
بفساد بعض منها او كل واحدة منها كذلك وربما يجد نفسه حاكمة بفساد
مجموعها من حيث هو مجموع وغير حاكمة بفساد واحدة منها على التمييز
فعلى الاول يكون الناظر مانعا وطلب الدليل على مقدمة الدليل
كلّا او بعضا وعلى الثاني يصح ان يكون طالب الدليل عليها كذلك
فمح يكون مانعا ايضا يصح ان يبين بالدليل والتنبية فساد الكل
الحكم بفساد الجزء يستلزم الحكم بفساد الكل فمح يكون ناقضا نقضا
اجماليا ويصح ايضا ان يبين بالدليل او بالتنبية فساد المقدمة التي
حكم بفسادها ولم يتعصر يتعرض المجموع ولم يطلب الدليل عليها
فمح لا يكون ناقضا نقضا اجماليا ولا تفصيليا اذ هو طلب الدليل
على مقدمته ولا طلب ههنا ولا ناقضا نقضا اجماليا وهو ظاهر
يختل حصر كلام الخصم في دليل المعلن في المناقضة والنقض الاجمالي
والعارضة والقول بانه غصب كان المعلن مادام معللا لا يكون
التعليل حقه ليعلم حقيقة دليله او بطلانه وليس للسائل هناك

الامطالبة ذلك مردود بانه لو تم لدل على ان النقض غصب بل المقاضاة
ايضا وما هو جوابكم فوجوابنا وعلى الاول الثالث يكون ناقضا نقضا
اجاليا او تفصيليا ولا يدفع السند بالمنع والابطال الا اذا كان مشا
للمنع فمح يدفع بالابطال اعلم ان الكلام من المعلن على سند المنع على
وجهين الاول على سبيل المنع وهو لا يفيد سواء كان السند مشا
اولا لان منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات المقدمة الممنوعة
الثاني يجب على المعلن عند منع المانع والثاني على سبيل النفي
بالدليل او بالتنبية وهو انما يفيد اذا كان السند مساويا له
بحيث يلزم من دفع السند دفع المنع ولهذا التفصيل عمننا
الدفع في كلام المصرا ولا وخصصناه ثانيا بالابطال في ويمكن
يخصص الدفع بالابطال في كلام المصرا كما هو الظاهر ويكون
المعنى لا يبطل السند الا اذا كان مساويا فانه يحبط لكن يكون
الكلام على السند على سبيل المنع متروكا بالكلية في المتن على هذا
التوجيه وانت خبير بان مجزئ المساوات لا يستلزم ان
يكون السند بحيث يلزم من انتفاءه انتفاء المنع اذ عدم انتفاء
شيء منهما عن الآخر يكفي فيهما وان لم يتحقق اللزم بينهما وهو ظاهر

بسم الله الرحمن الرحيم
في حكم السند وحالتيه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المستند وحده انبته الى ادلة
قاطعة والصالح على نبيه محمد المودع
على ما نقلت هو ما يذكر لتقوية النعم برغم المانع وان لم يكن مفيداً في
مخرج ساطعة وبعد فقد سألني من شغلوا
لا مأساة من المستفيد من مناجين
بآداب الفاضل طاش كبرى ارفع لهم
امثلة السندات الاعم والافضل
فاجبت مستعينا بالله اعلم ان
ما يذكر لتقوية النعم ولو نزع
فاذكر في نعمي النعم بل بالنسبة
نقيض المقدمة الممنوعة اما ما بين
وهو باطل بالضرورة واما اعلم وهو
بنافع لانه لا يلزم من نبوته نبوت
الاخص فلا فائدة في ابطاله بل لا
اليه واما اخص وهو مفيد لانه لا يلزم
نبوت الاخص نبوت الاعم ولا نفع من هذا
من انتفاء انتفاء الاعم واما مسأله
لا يفيد ابطاله ايضا واما مسأله
بطلان

العدل

المعدل ونقطته نقيضه سواء كان دليل المعارض عين دليل المعدل
الاول كما في المغالطات العامة الورود فيسمى المعارضة قلبا او كان
كصورته فيسمى معارضة بالمثل ولا فاعراضه بالغير لما كان السائل
مستدلا فيهما ففي الصورتين اي النقص والمعارضة صحت مانعا
اي سائلا يعني ان المعدل الاول في الصورتين يصير سائلا في كل
ان للسائل هناك ثلثة مناصب كذلك للمدعي الاول في كل
واحدة من هاتين الصورتين تلك المناصب وما يقال من ان هذا العدد زوج فنحن السائل مستند بان
المعارضة لا تعارض فامر غير معتد به ويمكن ان يحل المانع في
عبارة المص على المناقض وهو الظاهر لكن الاول اولى اعلم
ان ترتيب النوع على ما ذكر المحقق الرازي في المحاكمات هو ان النقض اذا كان مقدمة الدليل لا يجوز ان يكون
مقدمة على المناقضة وهي مقدمة على المعارضة فلو قدم الصنف
النقض على المناقضة لوافق الوضع الطبع وايضا ان النوع الثلاثة هذا الشيء حيوانا الذي هو نقيض المقدمة
تجرى في التبيينها ايضا كما لا يخفى على من مله تتبع فانه لقصر على
الدليل ههنا اما لاكتفاء بالاصل وتجعل الدليل اعم مساحية
بان تقول الظانته متعلق بمخوب قوله في صدر الرسالة اذا قلنا بكلاما
وهذا شروع في تمثيل جميع ما سبق الله متكم بكلام اذلي وهو مالا
السائل اعلم ان لا يجوز

يسبق على وجوده عدم نافي عن المقاصد الظاهرة اسم كات ليس هو
 الكتاب المشهور لانه للحق التفازلة والمصمقدم عليه فان طلب
 حقيقة الى ذاته وفي بعض النسخ اسند اليه اي الى ذاته قال
 هذا الشيء حيوانا قد تحقق ان يكون انسانا حقيقة
 الا انه قد يتحقق مع انتفاء النسختين واحد وكلم الله موسى تكليما هذا بيان اسناده الى
 كما اذا كان فرسا ومثالا لتسند من انفسها التساوي
 وانخص من حيثها اذا كان مقدما على انفسها التساوي
 الدليل هذا الجسم ان يكون انسانا لا يجوز ان يكون
 مستندا بانه لا يجوز ان يكون انسانا لا يجوز ان يكون
 حيوانا فبين الحيوانية وعدم الحيوانية
 عموم وخصوص من وجه واستخرج من
 المواد الثابتة لهذا المثال الظاهر في
 ان يخفى تحت الحروف بعون الرب
 في تحت ايات برهم
 ان يكون حيوانا
 ونقص الانسان وان يكون
 مطلقا من الانسان هذا بالنظر الى كونهما
 منفردا بالنظر الى كونهما قضيتين فاما
 عينا التحقق لانه اذا تحقق ان يكون انسانا
 هذا الشيء حيوانا قد تحقق ان يكون انسانا حقيقة
 الا انه قد يتحقق مع انتفاء النسختين واحد وكلم الله موسى تكليما هذا بيان اسناده الى
 كما اذا كان فرسا ومثالا لتسند من انفسها التساوي
 وانخص من حيثها اذا كان مقدما على انفسها التساوي
 الدليل هذا الجسم ان يكون انسانا لا يجوز ان يكون
 مستندا بانه لا يجوز ان يكون انسانا لا يجوز ان يكون
 حيوانا فبين الحيوانية وعدم الحيوانية
 عموم وخصوص من وجه واستخرج من
 المواد الثابتة لهذا المثال الظاهر في
 ان يخفى تحت الحروف بعون الرب
 في تحت ايات برهم

لائم

لائم انه اسنده الى ذاته حقيقة لم لا يجوز ان يراد خلق الكلام على سبيل
 المجاسواء كان في النسبة او في الطرف فيندفع بالاصل تقريره ان
 الحقيقة اصل والمجاز فرع فلا يحتاج الى دليل ارادة الحقيقة انما
 الدليل على من زعم انه اراد غير المعنى الاصل او ينقض بالخلاف
 بان يقال انه اسند الخلق الى ذاته كاللحام حيث قال الله تكا خلق
 سبع سموات الآية فيوجد الدليل الدال على ان الكلام صفة
 ازلية في الخلق ايضا مع انه اضافي اذ هو عبارة عن تعلق القدر
 بالمقدور فتختلف الحكم عن الدليل واليه اشار بقوله فقيل انه
 اضافة القدر الى المقدور والقدر صفة ازلية تؤثر في المقدور
 عند تعلقها به فيمنع مستندا بانه حقيقي بان يقال لائم انه
 اضافية لم لا يجوز ان يكون صفة حقيقة كالقدر او يعارض بانه
 نادية الحرف بل الحادثة تقرير ان يقال ان دليلكم وان دل على
 ان الكلام صفة ازلية قائمة بذاته كما لكن عندنا ما يدل على انه
 ليس كذلك وهو ان الكلام مركب من الحروف الحادثة وكل ما كان
 كذلك لا يكون ثابتا في الازل وقد علم من هذا التقرير ما في عبارة الص
 من المسامحة اذ الكلام ليس نادية الحرف بل هو مركب من الحرف

كما ذكر وهو المراد وبؤيده قوله فيمنع بان يقال لا يتم ان الكلام مركب
من الحروف وسند هذا المنع قوله ان الكلام لفي القواد وانما اجعل
الكلام على القواد دليلا الكلام الاول بالمعنى الغير المشهور الذي
قال به القائلون بان الله تكلمتكم والثاني بالمعنى المشهور ولما
كانت هذه المسئلة من غوامض علم الكلام ومو ما خوزة ههنا
على سبيل التمثيل وكان تفصيلها غير مناسب لهذه الرسالة
اقتصرا على تقرير ما فيها وتوضيحها ولم نورد مسئلة امر اذا يدعيه
معتداه لكن نورد مسئلة مشهورة متعلقة بفتنا هذا فان صح
تحقيقها ينفع للمبتدئين وهي ان المعارضة في المعقولات كالنقض
الدليل بان يقال ان دليلكم لو كان بجميع مقدمانه صحيحا لما صدق
نقض مدلوله لكن عندنا دليل يدل على صدق فلا يكون صحيحا
فح يكون محصل المعارضة نقضا اجماليا لا نهائيا يدل على ان دليل
العلل بما لا يستحق ان يستدل به على المطر ووجه التخصيص
بالمعارضة في الدلائل العقلية انها ملزمة بالنسبة الى مدلولها
بخلاف الادلة العقلية اذ هي امارات على تحقيق المدلول ولا يلزم
من تحقيق امارات تحقيق ذلك الشيء هذا ما قالوا في بيان هذه المسئلة

وانت

وانت خير بان ما ذكرنا في بيان كون المعارضة في فوق النقض
انما يدل على ان كل دليل يعارض يمكن ان ينقض لكن ذلك لا يمكن
في كونها في قوته اذ ما له الاستلزام واستلزام الشيء شيئا لا يقضي
كونه في قوته وما ذكرناه في وجه التخصيص انما يتم اذا كان كل
دليل على عقل يقينا يقينيا وكل دليل نقلي ظنيا وكلنا المقد
غير واقعة وايضا للزوم معتبر في مطلق الدليل المتناول للمعاملة
فكيف يكون العقل ملزم ما والنقل غير ملزم وبالحكمة الفرق
ليس على ما ينبغي ولختتم الكلام على هذا القدر لئلا ينجر الى الا
ملال والى الله المرجع والمآل واعلم ان الحواشي المنسوبة الى
المحقق الشريف لهذه الرسالة لا حظها في نسخ متعددة وبحت
بعضها سقيمة ولم يبق اعتمادي عليها لم التزم بل قررة الكلام على
وجه لاحظتها ووقع بعض تقريراتنا موافقا لتقريره قدس سره
بعضها غير موافق له فتأمل وانصف فان وجدت حقا فاتبعه
والا فاصححه فانه احسان فان الله لا يضع اجر المحسنين ثم الرسالة
ولك ههنا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على افهام الخطاب والصلوق على رسول البعول لاظهار
الصواب واله وعترته المتأدبين بخير الاداب **اما بعد** فذه
فائدة عجيب بل امر زائد لا يدخل في الحسنا على الشرح المشهور
بين اولى الالباب للرسالة الشريفة العبدية في الاداب تكشف
عن وجوه مقاصده النقاب وتشرح ما افاده الشراح المحقوق
والاستاد المدقق في حواش الكتاب تذكرة للاحباب وتبصر
للطلاب واليه المرجع والمآب **قوله** لك الحمد للحمد معنيان
مشهوران احدهما الغوى والاخرى عرق وكل واحد منهما محتمل
يحمل بهنا وعلى كلا التقديرين اما ان يراد المعنى المبني للفا
او المبني للمفعول او الحاصل بالمصدر ويجوز ان يراد ما يطلو
عليه لفظ الحمد ليعم الكل ولا م التعريف محتمل ان يكون للاس
وان يكون للجنس وان يكون للعهد الخارجي اشارة الى فرد الكا
ولا م لك محتمل ايضا ان يكون لاختصاص الصفة بالموصوف وان
يكون لاختصاص المتعلق بالمتعلق فهناك اثنان واربعون احتمالا

حاصلة

من ضرب الثلاثة في الاثنين اولا وضرب الثلاثة في السبعة ثانيا وضرب

الاثنين في واحد وعشرين ثالثا فليست امل **قوله** تنبيهها على القرب فائدة

هذا التنبيه اشارة الى ان هذا الحمد قد وقع على وجه اللاتق اذ اللاتق

بجمال الحامدان يلاحظ المحمود قريبا على قياس ما ذكره في النكتة الثانية

فان قلت فعلى هذا ترجع هذه النكتة الاولى الى الثانية فلا يحسن ^{التق}

بينهما بل الظاهر ان يجعل قوله ولان اللاتق بجمال الحامد آه علة للتنبيه

المذكور بترك العطف قلت حاصل النكتة الاولى التنبيه على كون الحمد

المذكور واقعا على وجه اللاتق وحاصل النكتة الثانية اما التنبيه على

ان اللاتق بجمال الحامدان يلاحظ المحمود حاضرا ومشاهدا واما كونها

ملحوظا في هذا الحمد على وجه يقتضي التعبير عنه بلفظ الخطاب وعلى

كلا التقديرين بينهما بون بعيد الا ان مدار الكل على مقدمة واحد

وهي ان اللاتق بجمال الحامدان يلاحظ المحمود حاضرا ومشاهدا

ويحتمل ان يكون فائدة التنبيه اشارة الى الكلام على رعاية صنعة التلميح

الاشارة الى قصة او شعر من غير ذكره وذلك لان التنبيه على

القرب اشارة الى مضمون قوله تعا ونحن اقرب اليه من جبل الوريد

وما ذكره في الحاشية ههنا محتمل ان يكون اشارة الى هذه الفائدة

ملحوظا في هذا الحمد على وجه يقتضي التعبير عنه بلفظ الخطاب وعلى كلا التقديرين بينهما بون بعيد الا ان مدار الكل على مقدمة واحد وهي ان اللاتق بجمال الحامدان يلاحظ المحمود حاضرا ومشاهدا ويحتمل ان يكون فائدة التنبيه اشارة الى الكلام على رعاية صنعة التلميح

ويجمل ان يكون ايذانا لوقوع الاذن الشرع في اضافة القرب اليها
 ولا يخفى انه يمكن جعل النكتة الثانية ايضا راجعة الى رعاية التليح
 لكونه اشاق الى مضمون الحديث الذي اوردته في حاشيته هاج
 حاصل النكتتين ان اختيار الخطاب لما فيه من التنبيه على القرب تليح
 الى الآية ولما فيه من التنبيه على الحضور المشاهدة تليح الى الحديث
 واعلم انه يمكن ان يقال اختيار طريق الخطاب لرعاية صفة الاستغناء
 او الالتفات بناء على انه كما ذكر في الحاشية التسمية بطريق
 الغيبة او براعة الاستمالة لان الموقه هنا بيان طريق المناظرة وكذا
 المناظرة على الخطاب كما لا يخفى قوله او لا آه فيه ان اللابق بحا
 الحامد ملاحظة المحمود حاضرا ومشاهدا في ان الحمد لا قبل الشروع
 فيه ولو سلم فلا يتم التقريب لان الموقه توجيه اختيار الخطاب في اثنا
 الحمد ويمكن دفعه بان المراد بقوله او لا قبل الفراغ عن الحمد وقت
 الحمد ولا يخفى ان الحديث الذي اوردته في الحاشية ههنا انما يلا
 هذا المعنى نعم لو ترك قوله او لا وقوله ثم يحمده لكان اخصر اظهر لكن
 لا يتطرح قوله واستبان منه وانما قال في الحاشية كما يلزم ولم يقد
 كما يدل عليه لان الحديث المذكور انما يستدعي ان يلاحظ المحمود

كأنه

كأنه مرئي ومشاهد لا ان يلاحظ حاضرا بحيث يستحق الخطاب على
 انه يجوز ان يكون الموق من الحديث بيان معنى الاحسان في
 الشرع لا بيان احسان كل عبادة تكملها فذكر قوله واستبان
 منه آه فيه ان كون اللابق بحال الحامدان يلاحظ المحمود والاحسان
 ومشاهد الا يقتضي تقديم قوله لك سواء كان او لا بمعنى قبل
 الشروع في الحمد او بمعنى قبل الفراغ منه لان قوله لك من الحمد
 فتقديمه لا يستلزم كون المشاهدة قبل الشروع في الحمد حتى
 يختار التقديم لاجل ذلك وتأخره لا ينافي كون المشاهدة قبل
 الفراغ عن الحمد حتى ترك لاجله ويمكن دفعه على التقديم
 بان تقديم قوله لك على مفهوم الحمد الصادق على افراده يدل
 على ان ملاحظة المحمود حاضرا ومشاهدا ينبغي ان يكون مقدمة
 على الحمد في جميع المواد وان لم يكن قوله لك مقدمة على هذا الحمد
 ويمكن ان يقال مفهوم الحمد لكونه صادقا على مجموع قوله
 لك الحمد بمنزلة المجموع فالتقديم عليه كالتقديم على المجموع والثاني
 عنه كالتأخير عن المجموع قوله لكونه مقام الحمد آه قيل الحمد
 مجموع قوله لك الحمد لا مجرد لفظ الحمد فالمقام لا يقتضي تقديم

ان
 ونقصر
 مطلقا
 مفعول
 عن
 هذا
 الآ
 كما
 وان
 ال
 حيوا
 عمو
 ال
 ان

لفظ الحمد على قوله لك واجيب عنه بان هذا المجموع فرد لمفهوم
الحمد ولا يخفى ان مقام الفرد يقتضى كثرة الاهتمام بشأن ما يصدق
عليه بالنسبة الى ما لا يصدق عليه وان كانتا متساويتين
في الجزئية لذلك الفرد **قوله** للتعظيم والشرف يحتمل ان يكونا
نكتة واحدة على ان يكون قوله والشرف عطف تفسير لها ويحتمل
ان يكونا نكتتين الا انه جمع بينهما في الذكر تنبيهها على تقاربهما
في المعنى كأنهما نكتة واحدة وانت تعلم ان التقديم وجوها
مثل التشويق الى المسند اليه لانه اهتم خصوصا في هذا المقام
ورعاية صنعة الاستغراق الى غير ذلك ومنهما ما اوردته في الحاشية
من ان الحمد كالنسبة بين الحامد والمحمود فيتاخر عنهما واحاصله ان
المحمود مقدم على الحمد بالطبع فقدم عليه في الوضع ليوافق الوضع
الطبع وانما قال كالنسبة لان الحمد ان كان بالجناس فهو من مقولة
الكيفية وان كان بالادراك فهو من مقولة الفعل وان كان بالاسماء
فكذلك لو كان الحمد للساكن في عبادة عن المعنى المصدرية
التكلم بما يدل على التعظيم واما لو كان عبادة عن نفس الكلام
المخصوص فهو من مقولة الكيفية ايضا ومن البين ان الكيفية

ليس

ليس نسبة اصلا والفعل وان كان من النسبة المنقسمة الى
المقولات التسع لكنه ليس نسبة بين الفاعل والمنفعل المحمود
ليس بمنفعل للحمد الفعلي حتى يكون هذا الحمد نسبة بينه وبين
الحامد لكن الحمد مطلقا بمنزلة النسبة بينهما لكونه معنى يتوقف
حصوله على حصولهما في نفس الامر **قوله** من كلمة اللام هي
اما لام التعريف سواء كان للاستغراق او للجنس على صرح به
الحق النقذاني وتبعه السيد السند في الاستغراق وهو
اما لام الملك واما كلاهما والكل منظور فيه اما الاول فلا
لام الاستغراق والجنس انما يدل على ان كل حدا وجنس الحمد
ثابت لله تعالى مرتبط به لا يختص ذلك فيه لجواز ان يتعلق حمد
واحد بشخصين اللهم الا ان يراد كل فرد من افراد التغاير
بالذات او بالاعتبار ويحمل الكلام على الادعاء واما الثاني
والثالث فلان لام الملك وضعت للاختصاص بمعنى الارتباط
كما بين في موضعه لا للاختصاص بمعنى الحصر والكلام في ذلك
المستفاد من تقديم الطرف وللاعتذار عن هذا قال في الحاشية
ما حاصله ان هذا مبني على ما صرح به السيد السند في بعض

ان
ونقصد
مطلقا
مفرد
عنا
هذه
الا
كما
وا
الا
حيوا
عمو
الا
ان

ان
وتنقبض
مطلقا
مفرد
عينا
هذه
الا
كا
وا
//
حيه
عنه
//
ان

تصانيفه من ان لامي الملك والجنس يدلان على اختصاص الحمد به
وان تم تم والا فلا وفيه نظرا ما اولا فلان البناء المذكور لا حاجة
اليه مع افادة لام الاستغراق للاختصاص الموقع عندهم واما ثانيا
فلان لام الملك كاف في الدلالة على الاختصاص الاخصر
قول السيد السند سواء كان لام التعريف هنا للاستغراق
او للجنس او للعهد ولم يكن هناك لام التعريف واما التعرض
لللام الجنس في كلامه قدس سره فلانه اراد ان يبين ان اختصاصا
كل حمديه تكافيا يستفاد من لام الاستغراق يستفاد من لام
الجنس مع لام الملك ايضا وهذا المعنى غير مذكور في هذا المقام
الله الا ان يقال ان المراد بالاختصاص ههنا ايضا اختصاصا
كل حمديه تكافيا لانه ابلغ في الحمد وان القى من ذكر المقدمة المنقولة
حكم لام الملك لكنه اراد ان ينقل كلامه قدس سره على ما وقع
قوله في محله بعينه من غير تصرف فيه فذكر لام الجنس ايضا فيفيد
الاختصاص فيه ان افادة التقديم للاختصاص مطلقا لا
يستلزم كونه تاكيدا للاختصاص المستفاد من لام الملك اذ
المؤكد لا بد من ان يكون متاخرا عن المؤكد في افادة المعنى كون

افادته له بعد افادة اللام اذ الظامعية الافادتين وان كان نفس
اللام مذكور قبل التقديم اللهم لا ان يقال اللام في قوله لك يدل
على الاختصاص الذي وضعت له بحجج انضمام متعلقه الذي
هو ضمير الخطاب واما تقديم السند على السند اليه فلا يدل
على الاختصاص لا بعد ذكرهما بل لا يتحقق الا بعد تحققهما فليست امل
واعترض ايضا على الدليل المذكور بانه لا يتم اذا كان الاختصاص
المستفاد من التقديم هو الاختصاص المستفاد من اللام بعينه
ليس كذلك لان الاختصاص المستفاد من اللام اختصاصا بالحمد
لها الذي هو الحمد لله تعالى والاختصاص المستفاد من التقديم هو
اختصاص السند اليه بالسند وحاصله اختصاص الحمد بالاختصاص
به تعالى وبين المعنيين بون بعيد ويمكن دفعه بان اختصاص الحمد به تعالى
يستلزم اختصاصا بالاختصاص به تعالى ضرورة انه لو لم يخص بهذا الاختصاص
لكان اما مشتركا بعينه وبين غيره او مختصا بغيره وعلى التقد
يلزم ان لا يكون مختصا به تعالى وكذا اختصاصا بالاختصاص به تعالى يستلزم
اختصاصه به تعالى وظاهر بين المعنيين تلازم وهذا القدر كاف
في التاكيد على ما لا يخفى قوله والمثني فيلهي تعداد المنعم بالنعمة

على المنعم عليه بطريق الاستعلاء وقيل اظهر المنعم على ما انعمه
 على المنعم عليه وقيل الاعتداد بالصنعة اى الاحسان وهو الاول
 فتدبر وفائدة ارادها بعد الحمد كما اشار اليه في الحاشية هي الاشارة
 الى الاعتراف عن اداء الحمد كما ينبغي ووجه العجز اما ان ما انعمه
 سبحانه وتعالى علينا في الكثرة والجلالة بحيث لا يقدر حمد حامد ولا
 يورثها شكر شاكر بحسب الظواهر اما ان الاثيان بالحمد على وجه
 الكمال مستلزم التسلسل في الحمد كما بينته السيد في حاشية
 المطالع في شرح قول صاحب المطالع اللهم انا نحمدك والحمد
 الا لك وفيه مناقشة لانه يجوز ان يتعلق حمد واحد بنفسه
 وغيره من النعم فلا يلزم التسلسل **قوله** من من عليه كلمة من اما صلة
 الاشتقاق على ان يكون الكلام مبنيا على مذهب الكوفيين
 اى من من الذى يستلزم يستعمل بعلى واما تبعضية على حد
 المضاف اى من باب من عليه فيحمل المذهبين ولفظ من مشتق
 بين العنيتين كما نقل في الحاشية عن الكتابين المشهورين في اللغة
 وله مصدر المن والمنة الا ان المنة مصدر له باحد المعنيين
 لم يجمع بالمعنى الآخر على ما اتفق عليه الكتابان وان كان بينهما

نوع مخالفة في معنى المن ومن هذا الوجه التحقيق تبين وجهه الا
 شكال الذى ذكره بقوله وما يقال وانت خبر بان هذا النقل انما
 يدل على ان المنة لم يجمع بمعنى الانعام على ان يكون صرفا لكن يجوز
 ان يكون مصدرا نوعيا من المن بمعنى الانعام اذ وزن الفعلة
 للنوع كالركبة والجلسة وعلى هذا الورد للاشكال المذكور
 ويجوز ان يكون المعنى لك الحمد ونوع من الانعام اعنى النوع الكامل
قوله من ان المنة آه الظاهر اعترض على كلام للص بطريق
 الاستدلال وتقديره ان كلام المصنف يتضمن اثبات المنة بالمعنى اللغوي
 للفاعل لله سبحانه وتعالى وكل ما يتضمن ذلك يكون فاسدا لا
 المنة بهذا المعنى صفة مضمومة منتهى عنها في الآية المذكورة فا
 ثباتها له يكون فاسدا قطعاً والجواب الاول منع للصغرى
 والثاني منع للكبرى راجع الى دليلها وعلى هذا يكون ترتيب
 الجوابين المذكورين على وفق ترتيب المقدمتين المنوعتين
 فلا يتجه ما يتوهم ان الاولى تقديم الجواب الثاني واعلم ان
 يمكن منع الصغرى بوجه آخر وهو ان يقال لان في كلامه
 الص اثبات المنة لان ذلك انما يكون اذا جملة الحمد بمعنى لا

ان
 ونقصه
 مطلقا
 مفقود
 عتبا
 هذا
 الا
 كما
 وان
 //
 //
 //
 //
 //
 //

ان
 ونقبض
 مطلقا
 مفرد
 عينا
 فذلك
 الا
 كما
 وا
 ال
 حيا
 عمو
 ال
 ان
 خبار واما اذا كان بمعنى انشاء الحمد والامتنان كما هو الظاهر من جملة
 الصلوة فليس له اثبات المنّة اصلا ويمكن من الكبرى ايضا
 اخربان يقال الآية المذكورة لا تدل على النّهي عن المنّة لجواز ان
 يكون البطل مجموع المن والاذى لا كل واحد منهما ولو سلم ان
 يكون المنّة وحده منهما مبطالا للصدقة لا يستلزم النّهي عنه
 اصلا لجواز ان يكون المن في نفسه مباحا لكن يبطل عملا آخر
 بمقارنته نعم ابطال الصدقة بالمن والنّهي عنه لكن لا يستلزم
 النّهي عن المن ولو سلم فاللام هو النّهي عنه بعد الصدقة لا مطلقا
 فلا اشكال قوله مدفوع بانه الخ قد يدفع الاعتراض بان في
 الكلام مضافا محذوفا اي استحقاق المنّة واستحقاق المنّة مع
 الاعراض عنها ليس مذموما منهيّا عنه بل المذموم المنهي عنه
 هو المنّة بالفعل وما ذكره في الحاشية ههنا في ردّه هذا الجواب
 من ان اثبات استحقاق الصفة النّهية المذمومة لا يلائم مقام
 الحمد والمدح محل نظر لان المراد استحقاق المنّة الانضمام
 مع مقتضى المنّة من افاضة النعم الجليّة التي لا تغد ولا تنقص
 مع منع الكمال الذاتي والغناء الذاتي المطلق عنها لا امكان المنّة
 كما يتوهم

كما يتوهم من يقل تقابل قوله بالفعل والآلان باطلا قطعاً
 ان امكان المحال محال ايضا ولا اشكال ان اثبات استحقاق المنّة
 بالمعنى المذكور يلائم مقام الحمد والمدح لكونه غاية الكمال قوله
 لامتنان المنعم عليه الامتنان والمنّة مترادفان كما اشار اليه في الحاشية
 شية لكن المراد ههنا بقربية التقابل واصله الى المنعم عليه
 المعنى المبني للفعول ولذا فستر في الحاشية يكون المنعم عليه
 ممنونا وفيه ان كون المنعم عليه ممنونا يستلزم كما كون المنعم مانا
 فلا اشكال باق بحاله الا ان يقال المراد بكون المنعم عليه ممنونا
 بالمعنى العرفي الذي لا يقتضي كون المنعم مانا وكان في قوله في
 الحاشية فتدبر اشارة الى قوله وايضا الخطاب مخصوص بغير
 تكاثر ذلك ان تجعل الخطاب بمعنى الحكم الشرعي كالوجوب والحرمة
 والحرمة وغيرهما كما هو المصطلح الاصوليين وقد اجيب عن الا
 اعتراض بوجه آكا اشار اليه في الحاشية وهو ان المذموم المنّ
 عنه هو المنّة التي يكون الغرض منها توبيخ المنعم عليه وتحقيره
 لا المنّة التي يكون الغرض منها تنبيه المنعم عليه لئلا يقع في التكرار
 الكفران فلا اشكال في اثبات مطلق المنّة له تع قوله تعظيما

لشانه الضمير اما راجع لنبي صلّم واما الى الله تعالى لكن الاولى
 اولى لان التعظيم لشانه مندرج في قوله مع بعض نكات الشيا^{بقه}
 واما ترك نكتة شرف النبي ^ع اعتمدا على المقايسة الى التعظيم
 لما بينهما من القرب اولاً جعل التعظيم والشرف نكتة واحدة
 على ما سبق وانت تعلم ان رعايتك للناسب بين اداة الصلوة
 والحمد ايضا يصح ان يجعل نكتة لتقدم المسند على المسند اليه
 ههنا قوله وافادة للاختصاص هذا الكلام يدل على ان لا
 التعريف لا يفيد الاختصاص المستفاد من كلمة اللام كما قال في
 الحمد وقد عرفت ما فيه ولك ان تقول انما لم تقل تأكيد الا
 اختصاص لان تأخير افادة التقديم الاختصاص لا عن افادة لام
 التعريف اياه غير ظاهر بخلاف تأخيرها عن افادة لام الملك
 في قوله لك كما نقلناه ولا يخفى ان الاختصاص ههنا يصح ان
 يكون حقيقيا لو كانت اللام في الصلوة والتحية للعهد الخارجي
 اى الصلوة والتحية الكاملتان واما لو كانت للجنس ^{فقط}
 بالقياس الى الكفار والافطرب اختصاص الرحمة والسلافة
 بالنبي ^ع غير مناسب واما ما يقال من انه لو كانت اضافة
 نبيك

ان
 ونقص
 مطلقا
 مفقود
 عتبا
 هذا
 الا
 كما
 واذا
 //
 حي
 ع
 //
 از

نبيك للعهد الخارجي فالاختصاص اضافي ولو كانت للاستغراق
 فهو حقيقي على ما تقر من ان الصلوة لا يجوز لغير الانبياء عليه
 نظر قوله مع بعض النكات اشارة الى التعظيم والشرف بالنسبة
 الى الله سبحانه وتعالى لاشتمال المسند ههنا ايضا عليه تكاويح
 ان يكون اشارة ايضا الى الخلاصة قوله اللائق بحال الحامدان
 يلاحظ المحمود ولا يعنى اللائق بحال المصلي ان يلاحظ المصلي عليه
 اولاً فالسند لكونه مشتملا على النبي عليه السلام يستحق التقديم
 ولك ان تقول خلاصة ذلك ان اللائق بحال العابدان يلاحظ
 المعبود ولا ولا شك ان الصلوة على النبي عليه السلام عبادة
 الله تعالى فالمسند لاشتماله على الله تعالى يستحق التقديم وانت تعلم
 انه يمكن ان يقال ايضا ان الصلوة كالنسبة بين المصلي والمصلي
 عليه فيتأخر عنهما كما لا يخفى قوله ولو اردف آه قد يجاب
 عنه بانه انما عدل عن الطريق المشهور اشارة الى ان الصلوة على
 النبي عليه السلام تتضمن الصلوة على اله واصحابه بل على
 جميع المؤمنين لانه رحمة للعالمين فتزول الرحمة من الله تعالى عليه
 يتضمن نزولها عليهم قوله على اله واصحابه بان يقول مثلا

Copyright © King Fahd University

وعلى آله واصحابه الرحمة الجليلة لكن تركه بمنزلة قوله وهذه دعا
 شامل للبرية على ما عرفت فافهم **قوله** تام خبره انما قيد الكلام
 بتعيين محل المناظرة وتبينها على ان الواحدة انما توجه الى الكلام
 الخبري سواء كان القائل ناقلا او مدعيًا اما الثاني فظ واما الا
 الاول فلان المنقول محكي محض لا تتعلق به الواحدة كما سيجي بل
 الواحدة انما تتعلق بنفس النقل وهي جملة خبرية وما يقال من
 ان المنقول لا ينحصر في الكلام الخبري بل يعمه وغيره من الالفاظ
 مطلقا فطلب الصحة جارية للجميع فالتخصيص بالخبرية غير مناسب
 ففيه ان هذا انما يتم اذا كان قوله ناقلا بمعنى ناقلا له وقوله او
 مدعيًا بمعنى او مدعيًا له واما اذا كان لا بمعنى ناقلا فيه ومدعيًا
 فيه فلا يلزم التخصيص ولا يخرج منه صورة من صور النقل بل فيه
 تنبيه على محل المناظرة كما عرفت وانت تعلم ان المعنى الثاني اظهر
 لان المدعى لا يكون نفس الكلام بل معناه والمنقول قد يكون معنى
 الكلام مع قطع النظر عن اللفظ على ان الظاهر ان مال الكلام تريد
 بين المنقول والمدعى كما قال به هذا القائل المحقق ولا يخفى انه لو
 حمل الكلام على المعنى الاعم لم يكن التريد حاصل لان من الكلام
 الغير

ان
 ونقضية
 مطلقا
 مفقود
 عن
 هذا
 الا
 كما
 وان
 //
 حيد
 عم
 //
 از

الغير الخبري ما ليس بمنقول ولا مدعى كالمفردات والمركبات
 التقييدية والانشائية الغير المنقولة فالتقييد احسن من وجوه
 نعم لو اكتفى في التقييد بقوله خبري لكان اولى بما لا يخفى ثم هذا
 التقييد انما يحتاج اليه اذا كانت كلمة اذا بمعنى الكلية وكذا
 التقييدان الواقعيان في قوله فيطلب الصحة وقوله فالدليل
 انما يحتاج اليهما اذا كانت كلمة اذا بمعنى الكلية واما اذا كانت
 للاهمال فلا حاجة الى التقييد في شيء من المواضع لكن لما كانت
 للمقام ان يحمل الكلام على الكلية بناء على ما صرح به الشيخ
 في الشفاء من ان مهملات العلوم كلييات كما اشار اليه في
 الحاشية وانما جعل حمل الكلام على الكلية مناسبا للمقام
 مع ان ما نقله عن الشيخ يستدعي وجوب ذلك لانه يجوز
 ان يكون المراد من العلوم في كلام الشيخ هو العلوم الحكيمة
 وايضا المراد بمهملات العلوم اجزاء العلوم التي وقعت بحسب
 مشكلات ولا يخفى ان كلام المصنف ههنا ليس من اجزاء الفن لكونه
 شرطية واجزاء الفن حمليات بل هو اشارة الى حملية هي
 جزء الفن لكن المناسب على كلا التقديرين ان يحمل على

المناظر يجوز ان يكون الصحة معلومة له لكن لم يكن له علم

بالعلم قلت المراد بكونها معلومة للطالب كونها معلومة

لغيره في نفس الامر ولا على ان طلب الصحة المعلومة في نفس

الامر غير لا يتق وان لم يكن له علم بالعلم لان اللاتقان يكون

ان يكون الطلب المناظر بعد التوجه والالتفات الى الوجه

والعلم بالعلم بعد التوجه والالتفات على ما قالوا

قوله لان غرضه اظهار الصواب آه فيه رد على ما في شرح الا

دب المسعودي من انه يجوز ان يكون غرض المناظر اظهار

الصواب مع شيء آخر وبناء الرد على امتناع تعدد العلة الغائية

لانها الباعثة على اقدام الفاعل على الفعل وتعددها بال

المقهور هنا يستلزم تواردها العلتين المستقلتين على معلول

واحد شخصي ضرورة ان كل واحد من العلتين الغائيتين

مع سائر العلل علة مستقلة كما اشار اليه في الحاشية و

عليه ان اراد بالباعثة الباعث المستقل في الباعثة

فلازم ان كل غرض علة غائية بهذا المعنى وان اراد اعم من

ذلك فلازم ان تعدد العلة الغائية بهذا المعنى يستلزم تواردها

العتلين

العتلين المستقلتين اللهم الا ان يقال ان المتبادر من كون الشيء

غرضه ان يكون مستقلا في الفرضية فلا بد ان يحمل قولهم اظهار

للصواب تعريف المناظر على الاستقلال وايضا تعدد العلة

الغائية انما يستلزم تواردها العلتين مستقلتين على معلول

واحد شخصي اذا لم يكن مدخلية العلة الغائية في المعلول

الا من حيث انه علة غائية وهو مما يجوز ان يكون العلة الغائية

ايضا شرطامثلا ورح انما يستلزم تواردها العلتين المستقلتين

المتغايرتين بالاعتبار على معلول واحد شخصي وهو ليس

بمع والحال تواردها العلتين المستقلتين المتغايرتين بالذات

عليه وهو غير لازم وكان في بعض عبارات الحاشية

اشارة الى ما ذكرنا فليست **قوله** او مدعي اكله او اشارة

الى منع الجمع بين مقدمتي المتصلتين المذكورتين وما

يتوهم من انها الانفصال بين هاتين المتصلتين ليس بشيء

بحسب الظاهر كما لا يخفى وانت تعلم ان تفسير المدعى بمن

نصب نفسه لبيان الحكم بالدليل ان كان نظريا او بالتمثيل

ان كان ظاهريا خفيا واما ما يقال من ان الظاهر تفسيره بمن

يفيد مطابقة النسبة للواقع سواء كان الحكم بديهياً ظاهراً
 او بديهياً خفياً او نظرياً ففيه نظر لان المتبادر من المدعى من
 يفيد الحكم المحتاج الى الدليل او التنبيه وهذا القدر كاف في
 تخصيص التفسير على ان التعميم يستلزم كون المدعى عم
 من الناقل وح لا يحسن التقابل بينهما **قوله** فالدليل لا
 يختلف في وهك ان قوله او مدعيه فالدليل من قبيل العطف
 على معمولي عاملين مختلفين والمقدم غير مجرول لان قوله
 فالدليل يتقدم في طلب الدليل كما اشار اليه الشارح وح
 ليس هناك عطف شيئين على شيئين بل عطف جملة على
 جملة ويؤيد كلة الفاء في قوله فالدليل لانها فاء الجزاء
 فلو كان الدليل معطوفاً على الصحة في قوله فيطلب
 الصحة لم يحتج الى هذه الفاء اذ يكفي فيه فاء الجزاء عمية في
 قوله فيطلب على ما لا يخفى **قوله** فلا يطلب الدليل اي
 فلا يليق ان يطلب الدليل كما يدل عليه قوله ولا بد ان
 يلاحظ ههنا ايضا مثل ما مر آنفاً ووجه ذلك اما على
 التقدير الاول اعني كون المطبديهما بالنسبة الى الطالب
 باعتقاده

باعتقاده فهو ان المناظرين من حيث مناظر لا يليق ان يطلب الدليل
 على ما لا يترتب على الدليل بالنسبة اليه واما على تقدير الثاني
 اعني كون المطبديهما معلوماً فكذا لا مع انه على هذا لا يليق
 المطالبة فيه من المناظرين من حيث مناظر اصلاً وعلى كل
 تقدير يرجح فيه مثل ما ذكر سابقاً فليتركوا ايضا بناء الكلا
 ههنا على ما هو المشهور بين الجمهور من اعتبار كون المط
 مجهولاً وان اختار بعضهم امكان الاستدلال على البديهي
 فليتامل **قوله** هو المركب اه هذا التعريف على رأى المصنف
 المنطقيين واما على رأى الاصوليين فهو ما يمكن التوصل
 بصحيح النظر فيه الى مطلب خبر كما ذكره في الحاشية وفيه
 نظر لان المشهور ان الدليل عند الاصوليين لا يكون الا
 مفرداً كالعالم بالنسبة الى وجود الصانع لكن التحقيق
 ان الدليل عندهم منقسم الى المفرد والمركب من المقد
 ما المتصرف والمقدم المرتبة المعروضة للهيئة بمختلف
 الدليل عند المنطقيين فانه المقدما المرتبة المأخوذة
 مع الهيئة والتعريف المذكور وان امكن تطبيقه على اله